[344] الرؤية المشوبة بالشرك في قضيّة الحكومة هي أنّ الموحّد يعتقد أنّ الحكومة في جميع أبعادها (التشريعية والتنفيذية والقضائية) نشأت من الله ومن ثمّ إنتقلت إلى الأنبياء وأوصيائهم ثمّ الصالحين والعلماء في الاُمم . لابدّ أن يشعر هؤلاء الحكّام بالمسؤولية أمام الله عزّوجلّ ، ويراعوا رضاه قبل كلّ شيء ، وأن يكونوا خدمة مخلصين واُمناء لعباده . إنّ مثل هذه الحكومة وبوحي من الرسالة الإلهية يمكنها قيادة البشر ، لا أن تكون تابعة لأهواء هذا أو ذاك ولرغباتهم المنحرفة والمشوبة بالمعاصي . ومن الممكن أن يقال : بأنّ الحكومة الإسلامية إذن ليس لها بعد إجتماعي بل هي أكثر ما تكون نوعاً من دكتاتورية الصالحين ، ولكن هذا خطأ كبير لأنّ مبدأ الشورى الذي تقرّر في الشرائع التوحيدية كقضيّة أساسية في الحكومة وأكّد عليها النصّ القرآني ويشهد له فعل نبي الإسلام ((صلى الله عليه وآله وسلم)) وهو صاحب مقام (العقل الكلّ) يدلّ على أنّ الله هو (مالك الملك) و (أحكم الحاكمين) هو الذي أمر بالمشورة مع الناس في أمر الحكومة وإشراكهم في هذا الشأن . من هنا تكون الحكومة التوحيدية والإسلامية حكومة (شعبية دينية) ويعني ذلك الإهتمام بآراء الناس بأمر إلهي وذلك في إطار مباديء العقيدة والأحكام الإلهية طبعاً ، وسيأتيى تفصيل هذا الكلام بشكل كامل في مباحث الحكومة في الإسلام بإذن الله . النتيجة هي أنّ الناس ـ مثلا ـ عندما يتوجّهون إلى صناديق الإقتراع في الحكومة الإسلامية لإنتخاب رئيس الجمهورية أو نوّاب المجلس فانّهم يلاحظون هذه النقطة وهي أنّهم اُمناء الله تعالى ، فالواجب هو أن يضعوا هذه الوديعة الإلهية التي إسمها الحكومة في يد من يتّصف بالقيم الإلهية ، وإلاّ فانّهم يخونون الأمانة . تقول الآية (58) من سورة النساء (انّ الله يأمركم أن تؤدّوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل) وقد ورد في الروايات الإسلامية